تطوير التعاونيات الزراعية فى مصر
(دراسة حالة بمحافظة الشرقيه)

خالد أحمد أبو النور , سمير محمود عبد الحميد

معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

المستخلص

أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام والتنمية الزراعية والريفية على وجه الخصوص ضرورة لرقى المجتمعات الريفية والارتقاء بالمستوى المعيشى فيها خصوصا فى الدول النامية، ولكى تتحقق التنمية بشكل متوازن يجب أن تتضافر جهود الدولة والمنظمات التعاونية والمنظمات الأخرى ضمن خطة تنموية متوازنة يحدد فيها دور كل جهة من جهات المجتمع فى تحقيق أهداف التنمية المطلوبة، وتعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر، أداه هامة من أدوات التنمية الريفية فى المجتمعات وبصفة خاصة فى الدول النامية وعن طريقها يمكن تنفيذ خطط التنمية للنهوض بالمجتمع الريفي ، وبصفة عامة يمكن القول بأن للتعاونيات الزراعية دور هام فى إحداث التنمية الزراعية والريفية .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في أنه لوحظ تراجع دور التعاونيات الزراعيه على الرغم من إنتشارها في كل المجتمعات الريفيه وقد يرجع ذلك الى أسباب أهمها ضعف الإمكانيات المالية والماديه مما أدى الى تقلص دورها، فترتب على ذلك عدم قيامها بتأدية مهامها تجاه أعضائها وأصبحت في وضع غير تنافسي مع إنتشار وزيادة دور القطاع الخاص في المناطق الريفيى والذي يهدف بصفة أساسيه الى الربح مما أدى الى وجود خلل في التنمية في القطاع الريفي.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على كفاءة الأداء وحجم الاستثمارات والأنشطة التى تزاولها الجمعية التعاونية الزراعيه وبالتالى التوصل لصياغة رؤية لتحسين التكوين الرأسمالى للجمعية التعاونية الزراعية وتنمية مواردها المالية باعتبارها كيان اقتصادي له مردود اجتماعى لكي تعمل وفق اقتصاديات السوق لتحقيق مصالح أعضائها، ومن ثم يستهدف البحث تناول الجوانب التالية:

1- دراسة مصادر رأس المال وتطور حجم الاستثمارات وتوزيعها على الأنشطة المختلفة بالجمعيات العامة.

2- تقدير بعض معايير كفاءة الأداء لبعض الجمعيات التعاونية الزراعية .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على استخدام أسلوب التحليل الوصفى ، وتطلب تحقيق أهداف البحث جمع بيانات أولية من خلال عينة طبقية عشوائية لعدد 11 جمعية تعاونية زراعية في محافظة الشرقيه تغطى أنواع الجمعيات الزراعيه المختلفه (ائتمان– إصلاح– إستصلاح) وقد ركزت بيانات العينة الميدانية فى محافظة الشرقية على الوضع الحالى للجمعيات التعاونية الزراعية بأشكالها المختلفة مع التركيز على مؤشرات حجم رأسمال المشروعات ومصادرة والاستثمارات وتوزيعها على الأنشطة المختلفة. كما تضمنت استمارة الاستبيان أسئله للتعرف على مدى كفاية رأس المال المتاح لدى الجمعيات ومدى الحاجة إلى تمويل إضافي لتعزيز الموقف المالى للجمعيات ، وما هى الفرص المتاحة للحصول على التمويل والمصادر التمويلية ، وما هى المشاكل التى تواجه الجمعيات فى الحصول على تمويل اضافى لممارسة أنشطتها والتوسع فى حجم الاستثمارات. وقد تم تقسيم الجمعيات بالعينة إلى جمعيات كبيرة ومتوسطة وصغيرة . كما أعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة من الجمعيات التعاونية الزراعية بالإضافة إلى الدراسات والبحوث التى تمت فى هذا المجال .

إختيار عينة الدراسة

تم اختيار محافظة الشرقية لإجراء الدراسة الميدانية نظراً لأنها من بين المحافظات التى جاءت فى المرتبة الأولى من حيث عدد الجمعيات على اختلاف أنواعها فضلا عن تميزها بوجود الأنواع الثلاث من الجمعيات وهى ائتمان ، إصلاح ، واستصلاح، وقد اختيرت عينة عشوائية طبقية على مستوى المراكز ثم على مستوى القرى، وقد تم تقسيم الجمعيات بالعينة إلى جمعيات كبيرة ومتوسطة وصغيرة .

يتضح من الجدول (1) أن إجمالى عدد الجمعيات بعينة الدراسة الميدانية قد بلغ إحدى عشرة جمعية، حيث اشتملت العينة على الجمعيات التالية : عدد 6 جمعيات للائتمان وزعت كالتالى : عدد 2 جمعية كبيرة ، واحدة بمركز الزقازيق ، الثانية بقرية بردين ، عدد 2 جمعية متوسطة منها جمعية بمركز القنايات والثانية بقرية الزنكلون التابعة لمركز الزقازيق ، وعدد 2 جمعية صغيرة اختيرت إحداهما بقرية شرويدة بمركز الزقازيق والأخرى بقرية طهرة حميدة بمركز الزقازيق أيضا. أما بالنسبة لجمعيات الإصلاح الزراعى التى شملتها عينة الدراسة فهى عدد 3 جمعيات منها عدد 2 جمعية كبيرة اختيرت إحداهما بقرية المحمودية بمركز ههيا ، الأخرى بقرية ميت جابر بمركز بلبيس ، وجمعية متوسطة تم اختيارها بقرية الطحاوية بمركز بلبيس أيضا . أما بالنسبة لجمعيات استصلاح الأراضى فقد تم اختيار جمعيتين إحداهما متوسطة تحت اسم (جمعية الثوار لاستصلاح الأراضى) بمركز الصالحية الجديدة ، جمعية أخرى صغيرة باسم (جمعية 9 سبتمبر لاستصلاح الأراضى) بمركز الصالحية الجديدة بمحافظة الشرقية.

النتائج البحثية ومناقشتها

1- مصادر رأس المال وتطور حجم الاستثمارات وتوزيعها على الأنشطة المختلفة بالجمعيات العامة.

1-1 : رأس المال وتوزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة بالجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى بعينة الدراسة.

بإستقراء بيانات الجدول (2) الخاص بدراسة جمعيات الائتمان في عينة البحث يتضح أنه قد إشتمل على ستة جمعيات تم تصنيفها إلى جمعيات كبيرة ومتوسطة وصغيرة خلال ثلاث سنوات من عام 2008 وحتى عام 2010 للتعرف على حجم رأس المال ومصادرة ومساحة الزمام وكذلك الاستثمارات وتوزيعها على الأنشطة المختلفة خلال سنوات الدراسة ، حيث أوضحت الدراسة أن الجمعية التى اعتبرت كبيرة بعينة الدراسة الميدانية هى الجمعية التعاونية الزراعية المشتركة بمركز الزقازيق – محافظة الشرقية ، وقد بلغ رأسمالها فى عام 2008 نحو 2,8 مليون جنيه ، ومساحة الزمام 56000 فدان بما يوازى 50 جنية كمتوسط نصيب للفدان ، تعتمد الجمعية فى تدبير رأس المال على رسم العضوية .

جدول 1. عدد ونوع الجمعيات التى تم اختيارها بعينة الدراسة الميدانية وفقا لمستوى الجمعية وتوزيعها على المراكز والقرى المختارة بمحافظة الشرقية 2010.

نوع الجمعية	عدد الجمعيات المختارة	المركز	القرية	كبيرة	متوسطة	صغيرة
ائتمان	1	الزقازيق	–	كبيرة	–	–
ائتمان	1	الزقازيق	بردين	كبيرة	–	–
ائتمان	1	القنايات	القنايات	–	متوسطة	–
ائتمان	1	الزقازيق	الزنكلون	–	متوسطة	–
ائتمان	1	الزقازيق	شرويدة	–	–	صغيرة
ائتمان	1	الزقازيق	طهرة حميد	–	–	صغيرة
إصلاح	1	ههيا	المحمودية	كبيرة	–	–
إصلاح	1	بلبيس	ميت جابر	كبيرة	–	–
إصلاح	1	بلبيس	الطحاوية	–	متوسطة	–
استصلاح	1	الصالحية الجديدة	جمعية 9 سبتمبر	–	–	صغيرة
استصلاح	1	الصالحية الجديدة	جمعية الثوار لاستصلاح لأراضى	–	_	صغيرة
الإجمالى	11			4	4	3

المصدر : عينة الدراسة الميدانية للجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان – إصلاح – استصلاح) بالقرى والمراكز المختارة بمحافظة الشرقية.

وتراكم عوائد الاستثمارات . وقد وزعت الاستثمارات بين بعض الأنشطة بأهمية نسبية مختلفة ، (إنتاج الدواجن 30% ، إنتاج حيوانى 20% ، مستلزمات الإنتاج 20% ، 30% أنشطة أخرى مثل تصنيع الأعلاف وإنتاج عسل النحل)

وفى عام 2009 بلغ رأس المال حوالى 3,6 مليون جنية بزيادة قدرها 28.57 % عن العام السابق ولم تتغير مساحة الزمام الأمر الذى أدى إلى زيادة متوسط نصيب الفدان إلى حوالى 65 جنية ، وقد استمرت الجمعية فى الاعتماد على مصادر تدبير رأس المال من رسم العضوية وعوائد الاستثمارات من سنوات سابقة خلال فترة الدراسة . وقد وزعت الاستثمارات فى هذا العام على النحو التالى (إنتاج الدواجن 20% ، إنتاج حيوانى 30% ، مستلزمات الإنتاج 20% ، 30% أنشطة أخرى مثل تصنيع الأعلاف وإنتاج عسل النحل) وفى عام 2010 بلغ رأس المال 4,060 مليون جنية بزيادة قدرها 42% عن عام 2008 ، 11% عن عام 2009 . وقد قد بلغ متوسط نصيب الفدان فى عام 2010 نحو 72 جنية للفدان وتم توزيع الاستثمارات بين الأنشطة بنسب مختلفة ، حيث استحوذ نشاط الإنتاج الحيوانى على 40% ويأتى هذا التوجه مع ارتفاع أسعار اللحوم وزيادة الربح المتحقق من أنشطة الإنتاج الحيوانى بصفة عامة سواء إنتاج اللحم أو الألبان ، أما نشاط إنتاج الدواجن فقد تناقص حتى وصل إلى 10% فى هذا العام ، و بلغت نسبة الاستثمارات فى نشاط مستلزمات الإنتاج 20 % والأنشطة الأخرى حوالى 30 % والتى تضمنت أنشطة تصنيع الأعلاف وإنتاج عسل النحل . أما بالنسبة للجمعيات المتوسطة بعينة الدراسة فقد اشتملت على ثلاث جمعيات وهى الجمعية التعاونية الزراعية بقرية بردين ، الجمعية التعاونية الزراعية بقرية القنايات ، الجمعية التعاونية الزراعية بقرية الزنكلون وجميعها بمركز الزقازيق – بمحافظة الشرقية . وقد تراوح رأسمال الجمعيات الثلاثة خلال فترة الدراسة إلى ما بين حد أعلى بلغ نحو 32 ألف جنية بجمعية بردين فى عام 2009 بعد ان بلغ 27 ألف جنيه ، 30 ألف جنيه فى أعوام 2009،2008 على التوالى بنفس الجمعية . وحد أدنى بلغ نحو 11,45 ألف جنيه بجمعية القنايات فى عام 2010 بعد إن بلغ حوالى 15,4 ألف جنيه فى عام 2008. وتشير البيانات الميدانية الخاصة بالجمعيات المتوسطة أن مصادر رأس المال كانت هي رسم العضوية وعائد الاستثمار من سنوات سابقة ، وان توزيع الاستثمارات بها قد تركز فى نشاط توزيع مستلزمات الإنتاج بنسبة 70–80% بجمعية القنايات والزنكلون وحوالى 20% فى إنتاج عسل النحل. إلا أن جمعية بردين اتجهت إلى الاستثمار فى إنتاج الدواجن بنسبة 80% تقريبا، 10% فى مستلزمات الإنتاج، 10% فى الأنشطة الأخرى مثل إنتاج عسل النحل. أما بالنسبة للجمعيات الضعيفة أو الصغيرة بعينة الدراسة فقد اشتملت على جمعيتين وهما الجمعية التعاونية الزراعية بقرية شرويدة ، الجمعية التعاونية الزراعية بقرية طهرة حميدة ، وجميعها تابعة لمركز الزقازيق – بمحافظة الشرقية . وقد تراوح رأسمال الجمعيتين بين حد أعلى بلغ نحو 2,5 ألف جنيه جمعية شرويدة عام 2010 ، حد أدنى بلغ نحو ألفى جنية بجمعية شرويدة أيضا فى عام 2008. وقد بلغ متوسط زمام القرية حوالى 560 فدان للقرية الواحدة , وتبين أن مصدر رأس المال هو من رسم العضوية وعوائد الاستثمارات أو الأنشطة، وتمثلت الأنشطة فى نشاط توزيع مستلزمات الإنتاج فقط .

ويتضح مما تقدم أن قيمة رأس المال وحجم الاستثمارات يعتبر منخفضاً إذا ما قورن بمساحة الزمام

فى الجمعيات المذكورة سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة ، وكذلك اعتماد الجمعيات بعينة الدراسة على رسم العضوية وعوائد الاستثمار فى تدبير رأس المال الذاتى وكلاهما مبالغ صغيرة لا تؤدى إلى إحداث تغير كمى ومعنوى فى التراكم الرأسمالى للجمعيات المذكورة ، ولم يظهر أى نوع من القروض لدى الجمعيات التى شملتها عينة الدراسة ، الأمر الذى يوضح أنه رغم وجود أنشطة مربحة وحاجة الجمعيات إلى المزيد من رأس المال إلا أن الجمعيات لا تعتمد على القروض فى تمويل أنشطتها ، وقد يرجع ذلك الى وجود مشاكل وصعوبات فى الحصول على القروض ، وقد أرجعت بعض الجمعيات ذلك إلى ارتفاع نسبة الفائدة وكذلك التشدد فى الضمانات المطلوبة والتى تطلبها البنوك وخصوصا فيما يتصل بمطالبة الجمعيات بتقديم الضمان الشخصى وليس الضمان الإعتبارى ، ويعتبر هذا الشرط هو السبب الرئيسى فى عدم قدرة الجمعيات على الحصول على القروض التى يمكن من خلالها زيادة رأس المال وحجم الاستثمارات بما يشجع على التوسع فى الأنشطة وزيادة عوائد الاستثمارات ، وتحسين التكوين الرأسمالى وزيادة القدرة التنافسية للجمعيات التعاونية الزراعية بالريف المصرى مما يؤهلها للقيام بدورها التنموى فى القرية وخدمة المزارع المصرى.ويعتبر تحسين المراكز المالية وزيادة رأسمال الجمعيات والتوسع فى الاستثمارات من اهم عوامل تطوير وتقوية الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر ، على الرغم من أن هناك قصور فى النواحى التنظيمية والتشريعية وتحتاج إلى تعديل كما ذكرته بعض الدراسات الأخرى إلا أنه يبقى عملية تحسين التكوين الرأسمالى وزيادة رأس المال والاستثمارات بالجمعيات هى العامل المحدد لعملية تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وتمكينها من القيام بدور فعال ومنافس للقطاع الخاص فى الريف المصرى.

1-2 : رأس المال و توزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة بالجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى (جمعيات كبيرة ومتوسطة) بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية:

يشير الجدول رقم (3) إلى أن العينة قد أشتملت على ثلاثة جمعيات، جمعيه كبيرة وجمعيه متوسطة ووجمعيه صغيرة خلال ثلاث سنوات للتعرف على حجم رأس المال ومصادرة ومساحة الزمام وكذلك الاستثمارات وتوزيعها على الأنشطة المختلفة خلال فترة الدارسة . وتشير البيانات الميدانية إلى أن الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى بالمحمودية بمركز ههيا بمحافظة الشرقية كجمعية كبيرة بعينة الدراسة ، حيث بلغت قيمة رأس المال بها خلال سنوات الدراسة نحو 335 ألف جنيه ، ومساحة الزمام بها إلى 1216 فدان وان مصادر رأس المال بهذه الجمعية هو رسم العضوية وعوائد الاستثمار المتراكم من سنوات سابقة ، كما أن توزيع الاستثمارات قد تركز في نشاط الإنتاج الحيوانى خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت أهميته النسبية 70%، 80% ، 90%، كما تراوحت الأهمية النسبية لنشاط مستلزمات الإنتاج بين 10% إلى 30% خلال فترة الدراسة . أما بالنسبة للجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى بقرية الطحاوية بمركز بلبيس بمحافظة الشرقية فقد اعتبرت جمعية متوسطة ، حيث بلغ قيمة رأس مالها الجمعية خلال فترة الدراسة 117 ألف جنية ، ومساحة الزمام بها حوالى 818 فدان، ويتمثل مصدر رأسمال الجمعية فى رسم العضوية وعوائد الاستثمار من سنوات سابقة ، علاوة على توزيع الاستثمارات بهذه الجمعية قد اختلف حسب طبيعة النشاط من سنة إلى أخرى، حيث بلغت الأهمية النسبية للاستثمار فى نشاط إنتاج الدواجن 80% ، نشاط مستلزمات الإنتاج 20% فى عام 2007 . كما بلغت الأهمية النسبية للإستثمار فى نشاط

الإنتاج الحيوانى إلى 40% ، إنتاج الدواجن 50%،ونشاط مستلزمات الإنتاج إلى نحو 10% وذلك فى عام 2009. أما فى عام 2010 فقد قامت الجمعية بزيادة استثماراتها فى أنشطة الإنتاج الحيوانى نتيجة لارتفاع أسعار اللحوم حيث بلغت أهميته النسبية حوالي 60%، إنتاج الدواجن 30%، نشاط مستلزمات الإنتاج إلى 10%. أما بالنسبة للجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى بميت جابر – بمركز بلبيس بمحافظة الشرقية وهى جمعية متوسطة أيضا ، بلغ قيمة رأس مالها حوالى 100 ألف جنيه خلال فترة الدراسة ، ومساحة زمامها 380 فدان ، ومصادر رأس مالها تتمثل فى رسم العضوية وعوائد الاستثمار ، كما تنوعت أنشطة الاستثمار بها لتشمل أنشطة الإنتاج الحيوانى والتى تراوحت أهميته النسبية ما بين حد أعلى بلغ نحو65% فى عام 2010 وحد أدنى بلغ نحو50% فى عام 2008 . أما نشاط إنتاج الدواجن فقد بلغت أهميته النسبية حوالى 30% خلال فترة الدراسة، وان نشاط مستلزمات الإنتاج قد تراوحت أهميته النسبية ما بين 5% إلى20% وذلك خلال فترة الدراسة .

ويتضح أن جمعيات الإصلاح الزراعى بعينة الدراسة تعتمد فى تدبير رأسمالها على رسوم العضوية وعوائد الاستثمار المتراكمة من سنوات سابقة ، ولم تظهر القروض كأحد مصادر التمويل أو الاستثمارات ، كما وزعت الاستثمارات بها على أنشطة الإنتاج الحيوانى وإنتاج الدواجن ونشاط مستلزمات الإنتاج ولم يظهر اى أنشطة أخرى مثل مشروعات الميكنة الزراعية وتأجير المعدات للغير وأنشطة التصنيع الزراعى والتى تحتاج إلى تمويل اكبر من الإمكانيات التمويلية بجمعيات الإصلاح الزراعى المذكورة بعينة الدراسة. لم تتمكن الجمعيات من الحصول على قروض نظرا لصعوبة توفير الضمانات وخوف رؤساء الجمعيات وأعضاء مجلس الإدارة من الحصول على قروض بضمان شخصى ، علاوة على عدم اعتراف البنوك بالصفة الاعتبارية للجمعيات وعلية لم تقم الجمعيات موضع الدراسة بالعينة بالحصول على قروض، ومن هنا ستظل الإمكانيات التمويلية والاستثمارية بالجمعيات محدودة إن لم تقم الجمعيات بالاقتراض أو أن تقوم الدولة بتوفير تمويل ميسر لها ويسهل الحصول علية من قبل الجمعيات ، وبالتالى فإن عملية تحسين الهيكل المالى وزيادة رأسمال الجمعيات والاستثمارات بها يتوقف على كيفية توفير المزيد من التمويل الميسر وتحسين التكوين الرأسمالى بها لكى تتمكن من تطوير أدائها وخدمة المزارعين على أكمل وجه ويعتبر هذا العامل من أهم محددات تنمية وتطوير الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى فى مصر، بالإضافة إلى حاجة الجمعيات أيضا إلى تعديل تشريعى وتنظيمى ، خصوصا وأن تمكين الجمعيات من زيادة رأسمالها هو المعول الاساسى فى تطوير أدائها وتوفير أدوات ووسائل العمل المتطورة بما يساعد على زيادة منافسة الجمعيات للقطاع الخاص فى الريف المصرى .

جدول 2. رأس المال و توزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة بالجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية .

أسم ومكان الجمعية	حجم الجمعية	السنة	رأس مال الجمعية بالألف جنيه	مساحة الزمام بالفدان	مصادر رأس المال	الأهمية النسبية (%) لأوجه استثمار رأس المال بالأنشطة المختلفة			
						إنتاج حيوانى	إنتاج دواجن	مستلزمات الإنتاج	أخرى
الجمعية التعاونية الزراعية المشتركة – بمركز الزقازيق – الشرقية	كبيرة	2008 2009 2010	2.800 3.600 4.060	56000 56000 56000	رسم العضوية وعوائد الاستثمارات	20 30 40	30 20 10	20 20 20	30 30 30
الجمعية التعاونية الزراعية – ببردين – مركز الزقازيق – الشرقية	متوسطة	2008 2009 2010	27 30 32	1800 1800 1800	رسم العضوية وعوائد الاستثمار	– – –	85 75 70	10 15 20	5 10 10
الجمعية التعاونية الزراعية – بالقنايات – مركز الزقازيق – محافظة الشرقية .	متوسطة	2008 2009 2010	15.4 13.6 11.45	850 850 850	رسم العضوية وعوائد الاستثمار	– – –	– – –	70 80 80	30 20 20
الجمعية التعاونية الزراعية – بالزنكلون – مركز الزقازيق –الشرقية	متوسطة	2008 2009 2010	12.5 13 15	1181 1181 1181	رسم العضوية وعوائد الاستثمار	– – –	– – –	70 80 75	30 20 25
الجمعية التعاونية الزراعية – بشرويدة – مركز الزقازيق – الشرقية .	صغيرة	2008 2009 2010	2 2.072 2.575	562 562 562	رسم العضوية وعوائد الاستثمار	– – –	– – –	90 80 80	– – –
الجمعية التعاونية الزراعية – بطهرة حميدة – مركز الزقازيق –الشرقية .	صغيرة	2008 2009 2010	2.150 2200 2276	560 560 560	رسم العضوية وعوائد الاستثمار	– –		90 90 90	– – –

المصدر : عينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية

جدول 3. رأس المال وتوزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة بالجمعيات التعاونية الكبيرة والمتوسطة للإصلاح الزراعى بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية

اسم ومكان الجمعية	حجم الجمعية	السنة	رأس مال الجمعية بالألف جنيه	مساحة الزمام بالفدان	مصادر رأس المال	الأهمية النسبية (%) لأوجه استثمار رأس المال بالأنشطة المختلفة		
						إنتاج حيوانى	إنتاج دواجن	مستلزمات الإنتاج
الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى – بالمحمودية بمركز ههيا – محافظة الشرقية	كبيرة	2008 2009 2010	335 335 335	1216 1216 1216	رسم العضوية وعوائد الاستثمارات	70 80 90		30 20 10
الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى – بالطحاوية بمركز بلبيس – محافظة الشرقية	متوسطة	2008 2009 2010	117 117 117	818 818 818	رسم العضوية وعوائد الاستثمار	– 40 60	80 50 30	20 10 10
الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى بميت جابر بمركز بلبيس– محافظة الشرقية .	متوسطة	2008 2009 2010	100 100 100	380 380 380	رسم العضوية وعوائد الاستثمار	50 60 65	30 30 30	20 10 5

المصدر : حسبت وجمعت من بيانات الاستبيان الميدانى للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية 2010 .

1-3: رأس المال وتوزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة بالجمعيات التعاونية للإستصلاح الزراعى (الجمعيات الصغيرة) بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية:

يشير الجدول رقم (4) إلى أن العينة قد اشتمل على جمعيتين تم تصنيفهما إلى جمعيات صغيرة وذلك خلال فترة الدراسة للتعرف على حجم رأس المال ومصادرة ومساحة الزمام وكذلك الاستثمارات وتوزيعها على الأنشطة المختلفة خلال فترة الدارسة . وتشير البيانات الميدانية إلى أن جمعية 9 سبتمبر لاستصلاح الأراضى بمركز الصالحية الجديدة بمحافظة الشرقية اعتبرت فى عينة الدراسة من الجمعيات الضعيفة ، حيث بلغ رأسمال الجمعية خلال فترة الدراسة حوالى 4 آلاف جنية ومساحة الزمام بها

6400 فدان وان مصادر رأس المال بها هو رسم العضوية وان الاستثمارات بها قد اشتملت على أنشطة مستلزمات الإنتاج فقط خلال فترة الدراسة المشار إليها. أما بالنسبة لجمعية الثوار لاستصلاح الأراضى – بمركز الصالحية الجديدة – بمحافظة الشرقية فقد اعتبرت من الجمعيات الصغيرة أو (الضعيفة) أيضاً، حيث بلغ رأس مال الجمعية حوالى 9 آلاف جنيه ، مساحة الزمام بها حوالى 6700 والأهمية النسبية للاستثمار فى أنشطة الإنتاج الحيوانى قد بلغت نحو 40% ، مستلزمات الإنتاج نحو 60% وذلك فى عام 2008، أما فى عام 2009 فقد ازداد رأس مال الجمعية إلى حوالى 11 ألف جنية وكذلك ازدادت مساحة الزمام إلى 6900 فدان ، وبلغت الأهمية النسبية لأنشطة الإنتاج الحيوانى حوالى 60% ، مستلزمات الإنتاج 40% . أما فى عام 2010 فقد ازداد رأسمال الجمعية إلى حوالى 12 ألف جنيه وبلغت مساحة الزمام حوالى 7300 فدان ، والأهمية النسبية للاستثمار فى أنشطة الإنتاج الحيوانى حوالى 45% ، إنتاج الدواجن 20% ، مستلزمات الإنتاج حوالى 35% . وتشير البيانات الواردة بالعينة الميدانية لجمعيات استصلاح الأراضى إلى تدنى قيمة رأس مال الجمعيات وكذلك قيمة الاستثمارات بها وتوزيعها على الأنشطة المختلفة ، الأمر الذى يوضح ان هناك صعوبة فى الحصول على القروض وتوفير الضمانات التى تتطلبها البنوك المقرضة ، وبالتالى اعتمدت الجمعيات على التمويل الذاتى والمتمثل فى رسم العضوية وعائد رأس المال المستثمر فى تدبير التمويل للجمعية ، ويدل ذلك على ضعف

نشاط جمعيات استصلاح الأراضى ، وقلة الاستثمارات بها ، وبالتالى ضعف التكوين الراسمالى بها. يجب على الدولة توفير القروض الميسرة للجمعيات وان يكون الاقتراض بالصفة الاعتبارية للجمعية وليس الصفة الشخصية لمجلس إدارة الجمعية، حيث أن عملية توفير التمويل اللازم سيتيح زيادة فى رأس مال الجمعيات وحجم الاستثمارات بها ، الأمر الذى ينعكس فى عوائد الاستثمار وتحسين التكوين الرأسمالى لهذه الجمعيات لكى تتمكن من القيام بدورها فى عملية التنمية الزراعية والريفية ، وعلية يظل موضوع تحسين الوضع المالى للجمعيات المحور الرئيسى فى عملية تطوير وتحديث أداء التعاونيات وان كان هناك عوامل أخرى تستلزم التطوير مثل العوامل التنظيمية والتشريعية .

مما سبق تبين ان كل الجمعيات التعاونية الزراعية سواء جمعيات الائتمان ، أو جمعيات الإصلاح ، أو جمعيات استصلاح الأرضى تعانى من نقص فى التمويل وضعف الهيكل المالى وبالتالي نقص فى حجم الاستثمارات بها ، والذى ينعكس سلبا على آداء الجمعيات والتكوين الرأسمالى بها والذى بدورة يحد من نشاط الجمعية ولا يمكنها من تأدية دورها بكفاءة فى عملية التنمية الزراعية والريفية .

جدول 4. رأس المال و توزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة بالجمعيات التعاونية الصغيرة للإستصلاح الزراعى بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية

اسم ومكان الجمعية	حجم الجمعية	السنة	رأس مال الجمعية بالألف جنيه	مساحة الزمام بالفدان	مصادر رأس المال	الأهمية النسبية لأوجه استثمار رأس المال بالأنشطة المختلفة		
						إنتاج نباتى	إنتاج دواجن	مستلزمات الإنتاج
جمعية 9 سبتمبر لاستصلاح الأراضى – بمركز الصالحية الجديدة – محافظة الشرقية	صغيرة	2008	4.3	6400	رسم العضوية وعوائد الاستثمارات	–	–	100
		2009	4.3	6400		–	–	100
		2010	4.3	6400		–	–	100
جمعية الثوار لاستصلاح الأراضى – بمركز الصالحية الجديدة – محافظة الشرقية	صغيرة	2008	8.7	6700	رسم العضوية وعوائد الاستثمار	40	–	60
		2009	10.8	6900		60	–	40
		2010	11.6	7300		45	20	35

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الميدانى للجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية.

2-إستطلاع آراء إدارة التعاونيات في كفاية رأس المال والمشاكل التي تواجه التعاونيات والحلول المقترحه .

2-1- مشاكل الإستثمار وكفاية رأس المال لتعاونيات الإئتمان:

في هذا الجزء من البحث تم تحليل أراء مديرى الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان بعينة الدراسة الميدانية حول كفاية رأس المال ومشاكل الاستثمار التى تواجهها وتبين من الجدول (5) إلى إجماع آراء مديرى الجمعيات على عدم كفاية رأس المال المتاح لديهم ولا يوجد أى أموال بالجمعيات غير مستثمرة أو مستغلة بما فيهم الجمعيات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وذلك قد يرجع الى أسباب منها ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوى والمبيدات والشراء يتم بالنقد وإنخفاض هامش الربح فضلا عن إرتفاع شراء المستلزمات بالأجل حيث يكون سعر الفائدة أكثر من 12%. والحاجة للتوسع فى المشروعات القائمة مثل (إنشاء مصانع أعلاف) والدخول فى مشاريع استثمارية جديدة، وكذلك عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة توفير الضمانات الشخصية للحصول على القروض.

كما أجمعت الآراء على أنه يمكن زيادة رأس المال من خلال تيسير منح القروض بفائدة بسيطة ، زيادة

الإيرادات بما يغطى التكاليف وتحقيق هامش ربح مقبول ، رفع رسوم العضوية ، مساعدة الدولة للجمعيات من خلال المنح والقروض الدولية منخفضة التكلفة . كما أشارت أراء المديرين إلى أنه يمكن زيادة استثمارات الجمعيات من خلال رفع رسوم العضوية ، مساندة الدولة بتوفير قروض مدعمة ، تشجيع الجمعيات على الدخول فى الاستثمارات بإعطائهم مجموعة من الحوافز ، خفض نسبة الفائدة على القروض التى تحصل عليها الجمعيات، مساعدة الدولة للجمعيات المتعثرة ، إتمام التعديلات التشريعية اللازمة لقانون التعاون بما يسمح بزيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع التعاونى والعمل على خلق فرص استثمارية جديدة .

كما أشارت الآراء أن أهم المشاكل التى تواجهها فى عملية الاستثمار هى انتشار أمراض الدواجن مثل أنفلونزا الطيور والذى أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات فى إنتاج الدواجن بنسبة 30% عما كان علية قبل انتشار المرض ، وكذلك انتشار مرض الحمى القلاعية يؤدى أحيانا إلى نقص الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الإنتاج الحيوانى. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى والتسعير الحكومى للمنتجات مثل الأسمدة يجعل هامش الربح قليل بالنسبة للجمعيات ، الحاجة إلى استثمارات أكبر لبناء مصانع جديدة، والتوسع فى الطاقات الإنتاجية للمصانع القائمة. وانخفاض العائد نظرا لانخفاض أسعار توريد الحاصلات الزراعية فى حالة قيام الجمعيات بالتسويق، الروتين الحكومى والإدارى، وانخفاض العائد على الاستثمار والحاجة إلى شراء أصول مرتفعة القيمة مثل الميكنة الزراعية.

جدول رقم 5 . نتائج الاستبيان الميدانى لأراء الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان حول كفاية رأس المال ومشاكل الاستثمار التى تواجهها .

حجم الجمعية البيان	جمعية كبيرة	جمعية متوسطة	جمعية صغيرة
مدى كفاية رأس المال المتاح	غير كاف	غير كاف	غير كاف
أسباب عدم كفاية رأس المال	1.ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوى والمبيدات 2. الشراء يتم بالنقد وهامش الربح قليل جدا 3.عند شراء المستلزمات بالأجل سعر الفائدة أكثر من 12% 4. الحاجة للتوسع فى المشروعات القائمة (إنشاء مصانع أعلاف)	1. الحاجة للتوسع فى المشروعات القائمة 2. ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوى والمبيدات 3. عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة. 4. شراء المستلزمات يتم بالنقد	1. الحاجة للتوسع فى المشروعات القائمة . 2. ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوى والمبيدات 3. شراء المستلزمات يتم بالنقد وهامش الربح قليل
المطلوب لزيادة رأس المال	1. منح القروض بفائدة بسيطة جدا 2. زيادة الإيرادات لتغطية التكاليف وتحقيق هامش ربح مقبول	1. رفع رسوم العضوية 2. منح قروض بشروط ميسرة 3. زيادة هامش الربح	1. زيادة المنح والقروض بأسعار فائدة منخفضة 2. مساعدة الدولة للجمعيات المتعثرة
المطلوب لزيادة استثمارات الجمعية	1. مساعدة الدولة بإعطاء قروض ميسرة 2. زيادة قيمة القرض وخفض نسبة الفائدة 3. مساعدة الجمعيات المتعثرة 4. . تشجيع الجمعيات على الدخول فى الاستثمار من خلال محفزات الإستثمار الخاصة بها	1. تشجيع الاستثمار فى مجال التعاونيات 2. تفعيل قانون التعاونيات بما يسمح بزيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع التعاونى. 3 . مساعدة الدولة	1. تفعيل قانون التعاونيات بما يسمح بخلق فرص لزيادة الاستثمارات
أهم مشاكل استثمار رأس مال الجمعية	1. الاستثمار يقوم على الثروة الداجنة بصفة أساسية ، وصناعة الدواجن انخفضت إلى نحو 30% من طاقتها الإنتاجية. 2. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى 3. الحاجة إلى استثمارات أكبر لبناء مصانع جديدة، والتوسع فى الطاقات الانتاجية للمصانع القائمة.	1. انخفاض العائد نظرا لانخفاض أسعار توريد الحاصلات الزراعية 2. الروتين الحكومى والإدارى 3. انتشار الأوبئة مثل الحمى القلاعية وأنفلونزا الطيور	1. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج 2. الحاجة إلى شراء أصول مرتفعة القيمة مثل الميكنة الزراعية 3. انتشار أنفلونزا الطيور جعلت المستثمرين فى القطاع الداجنى يحجموا عن الاستثمار فى هذا المجال. 4. انخفاض العائد على الاستثمار 5. الروتين الحكومى والإدارى
وجود أموال غير مستثمرة بالجمعية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: نتائج الاستبيان الميدانى

2-2: مشاكل الإستثمار وكفاية رأس المال في تعاونيات الإصلاح:

بإستطلاع تحليل أراء مديرى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى بعينة الدراسة الميدانية(الجمعيات الكبيرة والمتوسطة) حول كفاية رأس المال ومشاكل الاستثمار التى تواجهها يتضح من الجدول (6) أن هناك إجماع آراء مديرى جمعيات الإصلاح الزراعى الكبيرة والمتوسطة بعينة الدراسة الميدانية إلى عدم كفاية رأس المال المتاح لديهم ، ولا يوجد أى أموال غير مستغلة أو مستثمرة والسبب فى ذلك هو ارتفاع أسعار الأسمدة والنقاوى والمبيدات و قلة رأس المال الموجه للمشروعات الإنتاجية مع عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة الحصول على القروض . الحاجة للتوسع فى المشروعات القائمة ، و نقص الموارد المحلية وسوء إدارتها ، عدم تطوير القوانين لم يخلق البيئة المناسبة والجاذبة لرؤوس الأموال للتعاونيات ، وارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات ، وقلة رأس المال الموجة للمشروعات الإنتاجية مع عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة . وقد أوضحت أراء الجمعيات أنه لزيادة رأس مال الجمعيات فإنه يمكن رفع رسوم العضوية وتوفير القروض الميسرة ورفع أسعار توريد المحاصيل الموردة. و رفع يد الدولة عن تسعير مستلزمات الإنتاج مثل تسعير الأسمدة وزيادة هامش الربح . أما بالنسبة لزيادة الاستثمارات فإنه يمكن من خلال رفع قيود تسعير الدولة للمنتجات ، إدراج التعاونيات فى الخطة الخمسية للدولة وإسناد مشروعات محددة للتعاونيات تمول جزئيا أو كليا من قبل الدولة ، تطوير القوانين لكى تساعد على جذب رؤوس الأموال للتعاونيات و تشجيع الاستثمار فى القطاع التعاونى من خلال محفزات الاستثمار والتسهيلات القانونية والإدارية . وقد أوضحت آراء الجمعيات أن من بين المشاكل التى تواجهها فى الاستثمار هو ضعف حجم ومصادر التمويل ، عيوب فى التنظيم وإدارة الأعمال و وجود أزمة ثقة بين التعاون والإدارات الحكومية ويظهر ذلك فى تعدد الرقابة على التعاونيات، وكذلك البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

2-3 : مشاكل الإستثمار وكفاية رأس المال لتعاونيات إستصلاح الأراضي:

بإستقراء ودراسة تحليل أراء مديرى الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى بعينة الدراسة الميدانية حول كفاية رأس المال ومشاكل الاستثمار التى تواجهها يتبين من الجدول (7) إجماع آراء مديرى الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى بالعينة إلى عدم كفاية رأس المال المتاح لديهم ، ولا يوجد أى أموال غير مستغلة أوغير مستثمرة والسبب فى ذلك هو ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وشراء المستلزمات يتم بالنقد ، الحاجة لرأس مال كبير للدخول فى مشروعات أكبر والتوسع فى المشروعات القائمة مع عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة الحصول على القروض. وأوضحت الجمعيات أنه يمكن ان يتم زيادة رأس المال من خلال زيادة رسوم عضوية الأفراد ورفع يد الدولة عن تسعير مستلزمات الإنتاج الزراعى وإعطاء قروض بأسعار فائدة منخفضة وميسرة . كما بينت أراء جمعيات استصلاح الأراضى أنه يمكن زيادة الاستثمارات من خلال السماح للجمعيات الدخول مع رجال الأعمال والمجتمع الدولى للاستثمار فى قطاع التعاونيات عن طريق زيادة الحوافز لهم ، ومساعدة الدولة للجمعيات المتعثرة . وان من أهم مشاكل الاستثمار التى تواجه الجمعيات هى انخفاض العائد وقلة رأس المال اللازم لتداول مستلزمات الإنتاج ، التدخل الحكومى فى التسعير وقلة رأس المال المستثمر وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة بالبنوك.

جدول رقم 6. نتائج الاستبيان الميدانى لأراء جمعيات الإصلاح الزراعى حول كفاية رأس المال ومشاكل الاستثمارالتى تواجهها .

حجم الجمعية البيان	جمعية كبيرة	جمعية متوسطة
مدى كفاية رأس المال	غير كاف	غير كاف
أسباب عدم كفاية رأس المال	1. الحاجة للتوسع فى المشروعات القائمة 2. عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع سعر الفائدة 3. نقص الموارد المحلية وسوء إدارتها 4. عدم تطوير القوانين لكى تتلاءم مع زيادة الإنتاجية والتوسع فى جذب رؤوس الأموال للتعاونيات	1.ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوى والمبيدات 2.قلة رأس المال الموجه للمشروعات الإنتاجية مع عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة.
المطلوب لزيادة رأس المال	1. رفع رسوم العضوية 2. توفير القروض الميسرة	1. رفع رسوم العضوية (الاشتراكات) 2. منح قروض بأسعار فائدة منخفضة 3. رفع يد الدولة عن تسعير مستلزمات الإنتاج مثل تسعير الأسمدة
المطلوب لزيادة استثمارات الجمعية	1. إدراج التعاونيات فى الخطة الخمسية للدولة وإسناد مشروعات محددة للتعاونيات تمول جزئيا أو كليا من قبل الدولة	1. تشجيع الاستثمار فى القطاع التعاونى من خلال محفزات الاستثمار والتسهيلات القانونية والإدارية
أهم مشاكل استثمار رأس مال الجمعية	1. ضعف حجم ومصادر التمويل 2. عيوب فى التنظيم وإدارة الأعمال 3. وجود أزمة ثقة بين التعاون والإدارات الحكومية ، ويظهر ذلك فى تعدد الرقابة على التعاونيات.	1. البيروقراطية والتعقيدات الإدارية 3. تعدد الجهات الرقابية على التعاونيات
وجود أموال غير مستثمرة بالجمعية	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: نتائج الاستبيان الميدانى

جدول رقم 7. نتائج الاستبيان الميدانى لأراء الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى حول كفاية رأس المال ومشاكل الاستثمار التى تواجهها .

حجم الجمعية البيان	جمعية صغيرة	جمعية متوسطة
مدى كفاية رأس المال	غير كاف	غير كاف
أسباب عدم كفاية رأس المال	1. الحاجة لرأس مال كبير للدخول فى مشروعات أكبر والتوسع فى المشروعات القائمة 2. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج	1. ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوى والمبيدات 2. شراء المستلزمات يتم بالنقد
المطلوب لزيادة رأس المال	1. زيادة رسوم عضوية الأفراد 2. رفع يد الدولة عن تسعير المنتجات 3. إعطاء قروض بأسعار فائدة منخفضة	1. رفع رسوم العضوية 2. منح قروض بشروط وفائدة ميسرة 3. رفع يد الدولة عن تسعير مستلزمات الإنتاج الزراعى
المطلوب لزيادة استثمارات الجمعية	1. الدخول مع رجال الأعمال والمجتمع الدولى للاستثمار فى قطاع التعاونيات عن طريق زيادة الحوافز لهم	1. رفع رسوم العضوية للأعضاء 2. مساعدة الدولة للجمعيات المتعثرة
أهم مشاكل استثمار رأس مال الجمعية	1. انخفاض العائد 2. قلة رأس المال اللازم لتداول مستلزمات الإنتاج	1. التدخل الحكومى فى التسعير 2. قلة رأس المال المستثمر 3. ارتفاع أسعار الفائدة بالبنوك
وجود أموال غير مستثمرة بالجعية	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: نتائج الاستبيان الميدانى

الملخص والتوصيات

استهدف البحث التوصل إلى صياغة رؤية لتحسين التكوين الرأسمالى للجمعية التعاونية الزراعية وتنمية مواردها المالية ، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على استخدام أسلوبى التحليل الوصفى والكمى للبيانات الثانويه الأوليه المتاحه وقد تم إجراء عينة ميدانية من الجمعيات التعاونية الزراعية لمحافظة الشرقية وذلك للوقوف على الوضع الحالى لهذه الجمعيات التعاونية الزراعية بأشكالها المختلفة سواء كانت جمعيات ائتمان أو إصلاح أو استصلاح .

تشير النتائج الى أن إجمالى عدد المشروعات التابعة لمديريات الإصلاح الزراعى بمحافظة الشرقية بلغ حوالى20 مشروعا موزعة كالتالى: 13 مشروع تسمين عجول، رأسمالها 2.179 مليون جنيه تعادل نحو 42.7% من الإجمالى ، عدد 2 مشروع منحل تمثل نحو 10% من الإجمالى ، رأسمالها 51 ألف جنيه تعادل نحو 1% من الإجمالى ، عدد 5 مشروعات لأنشطه أخرى بلغ رأسمالها 318.1 ألف جنيه تعادل نحو 6.24% من الإجمالى.

بلغت المشروعات العاملة بجمعيات الإصلاح الزراعى بمحافظة الشرقية حوالى 76 مشروعا موزعة

كالتالى: 27 مشروع ميكنة يبلغ رأسمالها 1.95 مليون جنيه ، 23 مشروع تسمين عجول يبلغ رأسمالها 3.89 مليون جنيه ، 18 مشروع مناحل يبلغ رأسمالها 327.5 مليون جنيه ، عدد 6 مشروعات تحضين كتاكيت وإنتاج بط وأكشاك بواقع مشروعين لكل نوع تمثل نحو 7.8% من الإجمالى، ويبلغ رأسمالها 6.59 مليون جنيه ، عدد 2 مشروع تربية أغنام وصيدلية بيطرية بواقع مشروع لكل نوع ، ويبلغ رأسمالها 125 ألف جنيه

كما أوضحت نتائج دراسة رأس المال وتوزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة بالجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى بالعينة أن صغر وضعف قيمة رأس المال وحجم الاستثمارات إذا ما قورن بمساحة الزمام فى الجمعيات المذكورة سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة ، وكذلك اعتماد الجمعيات بعينة الدراسة على رسم العضوية وعوائد الاستثمار فى تدبير رأس المال الذاتى وكلاهما مبالغ صغيرة لا تؤدى إلى إحداث تغير كمى ومعنوى فى التراكم الرأسمالى للجمعيات المذكورة ، عدم وجود أى نوع من القروض لدى الجمعيات التى شملتها عينة الدراسة ، الأمر الذى يوضح أنه رغم وجود أنشطة مربحة وحاجة الجمعيات إلى المزيد من رأس المال إلا أن الجمعيات لا تعتمد على القروض فى تمويل أنشطتها . وبدراسة رأس المال و توزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة بالجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى بالعينة فقد تبين أن جمعيات الإصلاح الزراعى تعتمد فى تدبير رأسمالها على رسوم العضوية وعوائد الاستثمار المتراكمة من سنوات سابقة ، ولم تظهر عدم الإعتماد على القروض كأحد مصادر التمويل أو الاستثمارات ، إقتصر توزيع الاستثمارات بها على أنشطة الإنتاج الحيوانى وإنتاج الدواجن ونشاط مستلزمات الإنتاج في حين لم يظهر اى أنشطة أخرى مثل مشروعات الميكنة الزراعية وتأجير المعدات للغير وأنشطة التصنيع الزراعى والتى تحتاج إلى تمويل اكبر من الإمكانيات التمويلية بجمعيات الإصلاح الزراعى المذكورة بعينة الدراسة. وبدراسة رأس المال و توزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة بالجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى بالعينة . اتضح تدنى قيمة رأس مال الجمعيات وكذلك قيمة الاستثمارات بها وتوزيعها على الأنشطة المختلفة ، الأمر الذى يوضح ان هناك صعوبة فى الحصول على القروض وتوفير الضمانات التى تتطلبها البنوك المقرضة ، وبالتالى اعتمدت الجمعيات على التمويل الذاتى والمتمثل فى رسم العضوية وعائد رأس المال المستثمر فى تدبير التمويل للجمعية، ويدل ذلك على ضعف نشاط جمعيات استصلاح الأراضى، وقلة الاستثمارات بها ، وبالتالى ضعف التكوين الراسمالى بها.

وبتحليل أراء مديرى الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان بالعينة حول كفاية رأس المال ومشاكل الاستثمار التى تواجهها فقد جاءت الآراء كالتالى:

- عدم كفاية رأس المال المتاح لديهم ولا يوجد أى أموال بالجمعيات غير مستثمرة أو مستغلة بما فيهم الجمعيات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وذلك لعدة أسباب منها ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوى والمبيدات أن عملية الشراء تتم بالنقد وإنقباض هامش الربح ، وعند شراء المستلزمات بالأجل يكون سعر الفائدة أكثر من 12%. والحاجة للتوسع فى المشروعات القائمة مثل (إنشاء مصانع أعلاف) والدخول فى مشاريع استثمارية جديدة، وكذلك عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة توفير الضمانات الشخصية للحصول على القروض.

- و يمكن زيادة رأسمالها من خلال تيسير منح القروض ، زيادة الإيرادات بما يغطى التكاليف وتحقيق هامش ربح مجزى ، رفع رسوم العضوية ، مساعدة الدولة للجمعيات من خلال المنح والقروض الدولية منخفضة التكلفة .
- زيادة استثمارات الجمعيات من خلال مساندة الدولة بتوفير قروض مدعمة ، تشجيع الجمعيات على الدخول فى الاستثمارات بإعطائهم مجموعة من الحوافز مثل خفض نسبة الفائدة على القروض التى تحصل عليها الجمعيات ، مساعدة الجمعيات المتعثرة ، إتمام التعديلات التشريعية اللازمة لقانون التعاون بما يسمح بزيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع التعاونى والعمل على خلق فرص استثمارية جديدة .
- تمثلت أهم المشاكل التى تواجه الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعى فى انتشار أمراض الدواجن مثل أنفلونزا الطيور ، مما أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات فى إنتاج الدواجن بنسبة 30 % عما كان علية قبل إنتشار المرض ، وكذلك انتشار مرض الحمى القلاعية يؤدى احيانا إلى نقص الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الإنتاج الحيوانى . ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى والتسعير الحكومى للمنتجات مثل الأسمدة يقلل من هامش الربح للجمعيات . الحاجة إلى استثمارات أكبر لبناء مصانع جديدة، والتوسع فى الطاقات الإنتاجية للمصانع القائمة. وانخفاض العائد نظرا لانخفاض أسعار توريد الحاصلات الزراعية فى حالة قيام الجمعيات بالتسويق ، الروتين الحكومى والإدارى ، وانخفاض العائد على الاستثمار والحاجة إلى شراء أصول مرتفعة القيمة مثل الميكنة الزراعية.

أما بالنسبة لتحليل أراء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى بعينة الدراسة الميدانية حول كفاية رأس المال ومشاكل الاستثمار التى تواجهها ، فقد جاءت نتائجها كالتالى:

- عدم كفاية رأس المال المتاح لديهم ، ولا يوجد أى أموال غير مستغلة أو مستثمرة والسبب فى ذلك هو ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوى والمبيدات و قلة رأس المال الموجه للمشروعات الإنتاجية مع عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة الحصول على القروض ، الحاجة للتوسع فى المشروعات القائمة ، و نقص الموارد المحلية وسوء إدارتها .
- يمكن زيادة رأس مال الجمعيات عن طريق رفع رسوم العضوية وتوفير القروض الميسرة ورفع أسعار توريد المحاصيل الموردة.
- يمكن زيادة الاستثمارات عن طريق رفع قيود تسعير الدولة للمنتجات ، إدراج التعاونيات فى الخطة الخمسية للدولة وإسناد مشروعات محددة للتعاونيات تمول جزئيا أو كليا من قبل الدولة ، تطوير القوانين لكى تتلاءم مع زيادة الإنتاجية والتوسع فى جذب رؤوس الأموال للتعاونيات و تشجيع الاستثمار فى القطاع التعاونى من خلال محفزات الاستثمار والتسهيلات القانونية والإدارية.
- أهم المشاكل التى تواجهها الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى فى الاستثمار هو ضعف حجم ومصادر التمويل ، عيوب فى التنظيم وإدارة الأعمال و وجود أزمة ثقة بين التعاون والإدارات الحكومية و ويظهر ذلك فى تعدد الرقابة على التعاونيات ، وكذلك البيروقراطية والتعقيدات الإدارية .

أما بالنسبة لآراء الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضى بالعينة حول كفاية رأس المال ومشاكل الاستثمار التى تواجهها فقد جاءت كالتالى:

- عدم كفاية رأس المال المتاح لديهم، ولا يوجد أى أموال غير مستغلة أو مستثمرة والسبب فى ذلك هو ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وشراء المستلزمات يتم بالنقد ، الحاجة لرأس مال كبير للدخول فى مشروعات أكبر والتوسع فى المشروعات القائمة مع عدم اللجوء للاقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة الحصول على القروض .
- يمكن زيادة رأس المال من خلال زيادة رسوم عضوية الأفراد وإعطاء قروض بأسعار فائدة منخفضة وميسرة .
- يمكن زيادة الاستثمارات من خلال السماح للجمعيات بالدخول مع رجال الأعمال والمجتمع الدولى للاستثمار فى قطاع التعاونيات عن طريق زيادة الحوافز لهم ، ومساعدة الدولة للجمعيات المتعثرة . وان من أهم مشاكل الإستثمار التى تواجه الجمعيات هى انخفاض العائد وقلة رأس المال اللازم لتداول مستلزمات الإنتاج ، التدخل الحكومى فى التسعير و قلة رأس المال المستثمر وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة بالبنوك.

<u>التوصيات</u>:

1- الإبقاء على بنك التنمية والائتمان الزراعى كبنك متخصص وألاّ يتحول إلى بنك تجارى وأن يتركز دوره في إقراض التعاونيات وأعضائها من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية . تشجيع وتعبئة الادخار التعاونى فى الريف.
2- توجيه الدولة لجزء من استثماراتها فى التعاونيات وإنشاء الصناديق التعاونية ، وتشجيع وتعبئة الادخار التعاونى فى الريف.
3- تطبيق مبدآ التعاون بين التعاونيات وتحقيق التكامل فيما بينها ودعم الجمعيات القادرة للتعاونيات الضعيفة وإنشاء مشروعات مشتركة.
4- مشاركة التعاونيات للغير ، خصوصا القطاع الخاص للاستفادة من استثماراته وتمويله لمشروعات تعاونية
5- إعادة النظر فى دور الجمعيات التعاونية الزراعية لكي تصبح أكثر جذباً من ناحية تقديم الخدمات للأعضاء والفئات المستفيدة منها .
6- زيادة رأس المال المسهم للجمعيات ، من خلال زيادة قيمة رسم العضوية.
7- التأكيد على المزيد من التطوير والتحديث بالجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف أنواعها لزيادة كفاءة التشغيل و زيادة استغلال الأصول بها والاستفادة من إمكانية التوسع فى الاستثمارات والمشروعات من أجل تحسين المراكز المالية للجمعيات والتكوين الرأسمالى لديها مما يساعدها على الاستمرارية وتأدية دورها بكفاءة فى ظل المنافسة القوية من قبل القطاع الخاص .

المراجع

1) أبو هاشم أمين عبد العال، دراسة تحليلية لكفاءة أداء التعاونيات الزراعية فى الأراضى المستصلحة بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 1994.

2) أحمد عبد القادر عبد الله الجابرى، الآفاق المستقبلية للدور الإنتاجي للتعاونيات فى تطوير وتنمية القطاع الزراعى بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 1998.

3) حسين عبد الوهاب إبراهيم ، بعض الملامح الرئيسية حول تعديل قانون التعاون الزراعى رقم 22 لسنة 1980، 1989، ندوة الإطار العام للتشريعات الزراعية فى ظل التحرر الاقتصادى، الجمعية المصرية للتنمية الريفية المتواصلة، بالتعاون مع المركز الدولى لبحوث التنمية (كندا)، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، 29 يونيو 1996، ص ص 40–44.

4) خالد أحمد يونس ، تطوير دور التعاونيات الزراعية فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى، مجلة الأزهر للعلوم الزراعية،العدد 32،ديسمبر 2000، ص ص 1–16.

5) منير فوده سبع ،التحديات التي تواجه التعاونيات الزراعية فى مصر، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية ، وزارة الزراعة ،2003

6) مصطفى رأفت عبد الظاهر ، وآخرون، مشروع إعادة هيكلة التعاونيات الزراعية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة، المعهد العالى للتعاون الزراعى، 2000.

THE DEVELOPMENT OF AGRICULTURAL COOPERATIVES IN EGYPT

ABOU EL-NOUR, KH. A. and S. M. ABD AL-HAMEED

Agricultural Economics Research Institute, ARC

(Manuscript received 20 March 2012)

Abstract

The current study aimed at formulating a sound vision for improving the capital formation of agricultural cooperatives through developing their financing sources. The study used a Descriptive method. A sample of agricultural coops from Sharkia Governorate was selected to conduct this study.

The main results showed that the total numbers of projects related to credit agricultural coops amounted to 20 distributed in the different activities such as; 13 animal fathening with capital LE 2.179 million represented about 42.7%of the grand sum, 2 house bees with capital LE 51 thousand represented about 1%of the grand sum, finally 5 projects in different activities with capital LE 318.1 thousand represented about 6.24%of the grand sum.

As for agrarian reform agricultural coops, it is noticed that, the total number of projects related amounted to 76 distributed in the different activities such as; 27 machinery project with capital amounted to LE 1.95 million, 23 project animal fathening with capital amounted to LE 3.89 million , 6 projects amounted to LE 6.59 million distributed to 2 for chicken immunization and 2 duck production and 2 marketing outlets , finally 2 project one for cheep breeding and the other for veterinary pharmacy with capital LE 125 thousand.

Studying the capital and the distribution of investments through the different activities of agricultural cooperatives indicated the following results.

As for agrarian reform of agricultural coops, the main results showed insufficient capital and investments when compared to the

area served by these coops. This situation results in depending on getting loans as main financing resource for conducting their activities. Nevertheless, the main results for agrarian reform agricultural coops showed the membership fees and the return on previously invested capital are the main financing resources for this type of coops. However, the main results for land reclamation agricultural coops showed poor capital and investments. This reflects the difficulty they face for providing guarantees when getting loans to conduct their activities thus, such coops are self-financed depending on their membership fees and the return on invested capital.

Investigating the point of view for the managers of the three types of agricultural coops designated the keys for improving the capital formation of agricultural coops. As for credit agricultural coops, the results showed that facilitating the procedure of getting loans, and increasing the membership fees are the core keys for increasing the capital of credit agricultural coops. Moreover, subsidized loans offered by the Government of Egypt, motivating and encouraging investment, and reducing the interest rate on loans offered to coops are the core keys for increasing the investments of credit agricultural coops. On the other hand, the results showed that facilitating the procedure of getting loans, increasing the membership fees, and increasing the prices of supplied crops are the core keys for increasing the capital of agrarian reform agricultural coops. Besides, motivating and encouraging investment, and removing the restrictions of crop pricing are the core keys for increasing the investments of agrarian reform agricultural coops. Furthermore, the results showed that facilitating the procedure of getting loans, and increasing the membership fees are the core keys for increasing the capital of land reclamation agricultural coops. Moreover, motivating businessmen to invest in the agricultural cooperative sector is the core keys for increasing the investments of land reclamation agricultural coops.